

مداخلة المركز في البند السادس حول المراجعة الدورية الشاملة الخاص باليمن

2019/7/4

شكرا سيدي الرئيس،،،

يود مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان أن يلفت الانتباه بشكل خاص إلى مبيعات الأسلحة للبلدان المشاركة في الحرب في اليمن.

لم يعد بإمكان الحكومات المشاركة في مبيعات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أن تنكر آثارها في جرائم الحرب المرتكبة في اليمن. علاوة على ذلك ، فإن الاستمرار في تسليح تلك البلدان هو الاستمرار في انتهاك المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة، التي تحض الدولة الطرف المصدرة على حظر مبيعات الأسلحة التي قد ترتكب جرائم حرب أو تؤثر على المدنيين أو تيسر حدوث انتهاك خطير للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفقاً لتقرير خبراء المفوض السامي، تعرضت حقوق الإنسان لانتهاكات خطيرة في اليمن من جانب جميع أطراف النزاع. نحن نتحدث عن:

الهجمات التي تؤثر على المدنيين ؛ القيود المفروضة على وصول المساعدات؛ الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب ؛ انتهاكات حرية التعبير ؛ العنف الجنسي وتجنيد الأطفال واستخدامهم كقوات مسلحة. وجود أسلحة في اليمن يزيد الوضع في البلاد سوءاً. تستخدم الميليشيات المسلحة، المسلحة بشكل أساسي من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة وأيضاً من المملكة العربية السعودية وإيران، الأسلحة من كبار موردي الأسلحة في العالم، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وأيضاً العديد من الدول الغربية الأخرى. هذه الجماعات المسلحة ترتكب جرائم حرب على الأرض دون أي شكل من أشكال السيطرة. لم يعد سراً أن الأسلحة المصنعة في الدول الغربية تستخدمها المنظمات المصنفة كإرهابيين في اليمن. السكان المدنيون اليمنيون هم أول ضحية لمبيعات هذه الأسلحة. ندعو هذا المجلس إلى تبني مبادرات تمنع المزيد من مبيعات الأسلحة للدول المشاركة في الحرب في اليمن. نحن نطالب جميع الدول الموقعة عليها بالامتنال لمعاهدة تجارة الأسلحة. ندعو إلى إنشاء لجنة دولية للتحقيق في الجرائم الناجمة عن الحرب والعدوان في اليمن. أخيراً ، ندعو المجلس إلى تعزيز الحوار بين اليمنيين أنفسهم ، لأنه وحده يُمكن من إيجاد حل سلمي دائم بينهم .

شكرا لكم